جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلـــومالمالية والمحاسبة

تقييم أداء المنظومة المصرفية CAMELS

دارسة حالة البنك الوطني الجزئري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :محاسبة وتدقيق

▪ إعداد الطلبة:

- عليوات يوسف
- داودي سيف الدين

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:		
منصور فؤاد	(أستاذ محاضر- جامعة الجيلالي بونعامة)	رئيسا
حميدوش أحمد	(أستاذة التعليم العالي - جامعة الجيلالي بونعامة)	مشرفا
سعيد الطيب	(أستاذ محاضر- جامعة الجيلالي بونعامة)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

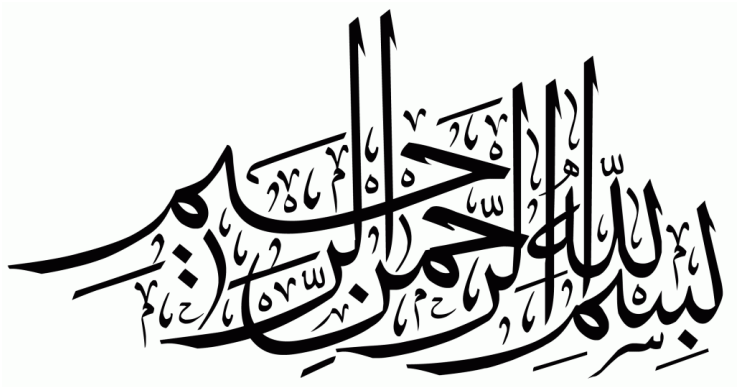

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ صلى الله وسلّم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين

اللـهم إنا نسألك علما نافعا وعملا صالحا

ورزقا طيبا، وتوفيقا لما تحبه وترضاه من شديد الأقوال وصالح الأعمال

أما بعد:

نتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى : الأستاذ المشرف الدكتور حمادوش امحمد

على تقبله الإشراف على هذا العمل

كما لم يبخل علينا بمساعدته ونصائحه القيمة وعلى كل ما خصص لنا

من جهد و وقت طوال فترة إشرافه على هذه الدراسة

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى السيدة صاحبة الوجه البشوش و القلب الطيب

و الضحكة دائمة السكرتارية البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف.

و سائر الموظفين بالمؤسسة الأفاضل على دعمهم لنا طيلة الموسم الدراسي

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد و لو بالدعاء.

إهداء

إلى من ربياني صغيرا

إلى أمي بصمت ،لأن صمت الكلمات أبلغ أمام فيض فضله

إلى إلى الرجل الأبرز في حياتي، أجمل من في الوجود، قنديل ظلامي ونور ايامي

إلى أبي الذي رسمني وأمي التي لونتني.

إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا خير سند (إخواني وأخواتي)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي ..

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية..

إلى كل من يتمسك بالأمل رغم أنه يعيش في الجزائر..

يـــوسف

إهداء

إلى حبيب قلبي وروحي وأنيس فؤادي وغوثي من الكُرَبْ...

بكل الشوق في قلبي أهدي لك هذا العمل

إلى صاحب المجد الأطهر والوجه الأقمر والجبين الأزهر...

إلى نور الأبصار وضيائها وحبيب القلوب ودوائها إليك يا حبيبي يا رسول الله

عليك أفضل وأزكى التسليم-

إلى واحة أحلامي وسراج حياتي...

إلى نبع الحنان الصافي والصدر الحنون الدافئ إليك أمي الغالية.

إلى تاج رأسي وفخري وذخري وعوني في هذه الحياة.. إلى أبي العزيز

سيف الدين

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تقييم أداء المنظومة المصرفية باستخدام معيار CAMELS وذلك من خلال إسقاط الدراسة على البنك الوطني الجزائري. تمت هذه الدراسة اعتمادا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث تم استخدام بعض الوثائق و ميزانيات من المصرف محل الدراسة و المتمثل في البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف رقم 272 حيث تم إبراز كيفية مناقشة تقييم أداء البنوك باستخدام طريقة CAMELS التي تعتبر من أهم الاستراتيجيات و النماذج الحديثة المعتمدة من قبل البنوك للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك بإستعمال العديد من المؤشرات والمعايير و الطرق النموذجية لتجنب الأزمات المالية وعدم تكرارها في المستقبل، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هذا المعيار يساعد البنك الوطني الجزائري على توقع بالمخاطر قبل حدوثها من أجل تفاديها.

This study aims to give a clarification about how to evaluate the performance of the banking system by using the CAMELS standard throughout the study on the Al-gerian National Bank. From Al-Ataf Agency number 272 where it was highlighted how to discuss the evaluation of the performance of banks using the CAMELS method, which is one of the most important modern strategies and models that are adopted by the bank which use the criterion helps the National Bank of Algeria to anticipate risks before they occur in order to avoid them. The most important result of this study is that this criterion helps the National Bank of Algeria to predict the risks before it becomes effective in order to avoid it.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
إهداء	2-4
الملخص	06
الفهرس	8-9
قائمة الجداول و الأشكال	11
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول : نموذج CAMLES و أداء البنوك المصرفية	16
تمهيد	17
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء	18
المطلب الاول : تعريف الأداء المصرفي	18
المطلب الثاني : تقييم الأداء المصرفي	19
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أداء البنوك المصرفية	20
المبحث الثاني : مفاهيم حول معيار CAMLES	21
المطلب الاول : نشأة و تعريف النموذج CAMLES	21
المطلب الثاني : كيفية إستعمال المعيار CAMLES في قياس الأداء الفروع و مميزاته	23
المطلب الثالث : عناصر طريقة CAMLES	24
المبحث الثالث : دراسات سابقة و القيمة المضافة	28
المطلب الاول : دراسات باللغة العربية	28
المطلب الثاني : دراسات باللغة الاجنبية (إنجليزية)	30
المطلب الثالث : القيمة المضافة للدارسة	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري	36
تمهيد	37
المبحث الأول : تقديم عام البنك الوطني الجزائري	38
المطلب الأول : تعريف بالبنك الوطني الجزائري	38
المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني جزائري وكالة العطاف رقم 272	39
المبحث الثاني: تقييم الأداء البنك الوطني الجزائري حسب نموذج CAMLES	43
المطلب الاول : الطريقة المتبعة في دراسة الميدانية	43

المطلب الثاني: تقييم الأداء البنك الوطني الجزائري لسنتي 2018 و 2019 حسب نموذج CAMLES	**47**
خلاصة الفصل	**55**
خاتمة	**56**
قائمة المراجع	**59**
الملاحق	**63**

قائمة الجداول و الأشكال

الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات المعيار CAMLES	**22**
02	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS	**23**
03	أوجه التشابه و الاختلاف بين دراسات السابقة و دراسات الحالية	**33**
04	نسبة و تصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري	**47**
05	نسبة تصنيف النسبة المرجح WCR	**48**
06	نسبة و تصنيف مؤشر جودة الأصول البنك الوطني الجزائري	**49**
07	نسبة و تصنيف مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري	**51**
08	تصنيف ربحية البنوك	**52**
09	تصنيف سيولة البنوك	**52**
10	نسبة و تصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك الوطني الجزائري	**53**
11	التصنيف النهائي البنك الوطني الجزائري	**54**

الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري العطاف رقم 272	**40**
02	هيكل الدراسة	**44**

المقـــدمة

توطئة :

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات لا سيما تلك التي أبرزتها الدراسات و منها الأمريكية والأوربية والتي من بين أسباب إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات و التي لا تتناسب مع أداءها الحقيقي. و لهذا يعتبر تقييم أداء البنوك عملية ضرورية وملحة و ما سوف نسقطه علي الجزائر بالنظر إلي ماا يشهده القطاع المصرفي في بلادنا من تحولات وإصلاحات، تمثلت أساسا في قانون النقد والقرض (10-90)، وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية، وقوانين معدلة؛ و تقييم أثر هذه الإصلاحات على محتوي الأداء، و الكفاءة و مردودية البنوك ومدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية.

القطاع المصرفي بصفة عامة محور مهم في الحياة الاقتصادية والإجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة إضافة الى أنه يمثل العنصر الرئيسي في توطيد الثقة وترجمة سياسة الدولة بما يقتضي العمل على ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على إحتواء واستقطاب فائض الأموال المدخرة وتوجيهها نحو قطاعات العجز بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها الاقتصادي مع تقديم الخدمات المصرفية على إختلاف أنواعها وبما يؤكد الحاجة الى أهمية إخضاع هذا القطاع لعملية التقييم بغية الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف و حماية حقوق المودعين والمساهمين بما يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المناسب والوصول الى بناء قطاع مصرفي فعال يسهم كارافعة لتطور الاقتصاد الوطني و إزدهاره.

و من بين الأهداف الرئيسية للتقييم المصرفي التأكد من وجود نظام مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين والتنظيم المعمول به التي تحكم مسار العمل المصرفي حيث أن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ولديها القدرة والكفاءة التي تمكنها من إدارة متطلابتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية و القدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال و تحقيق قدر مناسب من السيولة مع تخفيض مخاطر التشغيل الى أدنى حد ممكن.

1. الإشكالية:

من خلال ما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في مايلي :

- كيف يمكن تقييم أداء المنظومة المصرفية باستخدام معيار CAMELS ؟

أ. الأسئلة الفرعية:

ويمكن تجزئة السؤال الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بتقييم الأداء المصرفي؟ وفيما تكمن أهميته ؟ ماذا نعني بمعيار CAMELS؟ وماهي مميزاته؟
- ماهي العناصر المستخدمة في هذا المعيار لتقييم الأداء المصرفي.

ب. الفرضيات:

- تطبيق معايير نظام التقييم CAMELS يؤدي الى تقويم العمل المصرفي وزيادة معدلات الارباح.
- يؤدي تطبيق معايير CAMELS إلى تحسين جودة الأصول المصرفية.

ت. مبررات إختيار الموضوع:

- إعتباره موضوعا حساسا وله قيمة جوهرية في المؤسسات البنكية.
- إكتساب معارف جديدة في هذا المجال.
- الرغبة في البحث و الفهم لعملية التقييم باستخدام معيار CAMELS

ث. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة هذه الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي نلخصها فيما يلي:

- الادراك الحسن لنظام التقييم المصرفي CAMELS مع وصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية؛
- ملاحظة أثر تطبيقاته على أعمال البنك الجزائري.

ج. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال التأكيد على ضرورة توفر أدوات رقابية فعالة لتقييم المؤسسات المصرفية وتحديد النقاط التي تحتاج الى توجيه اهتمام خاص بها بما ينسجم ويتلائم مع متطلبات ومعايير النظام.

ح. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري بولاية عين الدفلى بلدية العطاف رقم 272 و التي لا يمكن توسيعها علي كل المصاريف الوطنية.

الحدود الزمانية: جرت الدراسة خلال موسم الدراسى 2022/2021 في الفترة الممتدة من بداية الشهر فيفري الى غاية 15 من الشهر ماي من سنة 2022 لأن الفصل الأول مخصص لدروس و الامتحانات.

خ. **الحدود الموضوعية:**

لم يتم إستعمال معايير أخرى و تم الاكتفاء في هذه الدراسة على موضوع تقييم أداء المنظومة المصرفية باستخدام معيار CAMELS

د. **منهج الدراسة:**

تختلف المناهج و تتعدد بإختلاف موضوع مذكرة و إختلاف المشكلة المراد دراستها ومراعاة لطبيعة هذا الموضوع وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات و للوصل الى أهداف الدراسة تم الاعتماد على **المنهج التحليلي و الوصفي.** و الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى **دراسة حالة (المنهج التجريبي)** و الذي من خلاله تمكنا من التعمق في الموضوع بعد الزيارة الميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة عطاف رقم 272 .

ذ. **صعوبات الدراسة**

- نقص المراجع من كتب ومقالات التي تناولت هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة نظرا لاختلاف المصطلحات الأكادمية؛
- صعوبة إجراء مقابلات مع موظفي البنك.
- نقص معطيات مقدمة من البنك الوطني الجزائري بسبة سرية الميزانيات البنوك
- صعوبات إيجاد بنك من اجل تربص سببه كوفيد

ر. **هيكل الدراسة:**

قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين بحيث خصصنا في الفصل الأول ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم حول تقييم الأداء وأما في المبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم حول معيار CAMELS و تناولنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة والقيمة المضافة لكل دراسة و أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة ميدانية في بنك لم مع الاشارة إلي صعوبة اجراء مقابلات مع مديري تنفيذي المؤسسات العنيين الماشرين بالدراسة الميدانية.

الفصل الأول

نمـــوذج CAMELS

وأداء البنـــوك المـــــصرفية

تمهيد

يحتل موضوع الأداء في العمل المصرفي موقعا هاما خاصة في فترة التحرر العولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاول نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية، كما أصبح قياس الأداء المصرفي متطلبا هنا في السوق المصرفية، ومن هذا المنطلق فان تقييم الأداء في النظام المصرفي يعتبر عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي يعتبر عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات إصلاحات لتقييم أداء المصارف.

يعتبر نموذج CAMELS أحد نماذج المستعملة في تقييم أداء البنك.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء.

المبحث الثاني : مفاهيم حول معيار CAMELS .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم النظرية حول الأداء المصرفي وتقييمه كما نتطرق إلى العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المصرفي.

المطلب الأول: تعريف الأداء المصرفي

قبل التطرق لتعريف الأداء المصرفي نقوم بتعريف الأداء الذي يعرف بأنه:

ينظر إلى الأداء بشكل عام على انه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.[1]

و الأداء بموجب القانون، هو أداء الفعل المطلوب المحدد بموجب العقد، وأن تأثير الأداء الناجح هو الزام الشخص المكلف بأداء الفعل لأي مسؤولية تعاقدية مستقبلية، وان كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء التزامه المنصوص عليه.[2] كما يقصد به المخرجات والأهداف التي سعى النظام إلى تحقيقها، ولهذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها. أما تعريف الأداء المصرفي فمن أهمها نقترح ما يلي:

يعرف على انه مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.[3] و يعرف أيضا على انه المنظومة المتكاملة التي تعكس نتائج أعمال المصرف في ضوء تفاعله مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، والتي تشتمل على الأبعاد التالية:[4]

_ أداء الأفراد في المصرف.

_ أداء الإدارات المختلفة في المصرف ومنها إدارة الائتمان في إطار القواعد والضوابط الرقابية المستخدمة للمصرف.

_ أداء المصرف في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

كما يقصد بالأداء المصرفي الأهداف أو المخرجات التي يسعى نظام أي مؤسسة إلى تحقيقها باستخدام المؤشرات البشرية و المادية والمالية[5].

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 222.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة لعلم جديد**، دار النهضة العربية المكتبة الأكاديمية، مصر، 2004، ص 3.

[3] حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 146.

[4] نور ثابت كاظم، **تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي**، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية، المجلد 5 العدد 10، 2013، ص 400.

[5] ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-2-، 2014، ص 22.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء المصرفي عبارة انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعله قادرا على تحقيق أهدافه.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المصرفي

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المصرفي سوف نتطرق إلى تعريف تقييم الأداء عموما. فيعني تقييم الأداء التأكد من كافة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.

كما أنه عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة ترمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم اجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء لتحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل و بالطبع، حين يتأكد من حالة عدم تحقيق الأهداف أو النتائج في ظل الأداء المتوقع ضمن الاستراتيجية التخطيطية الحالية، فإن هذا يعني وجود فجوة في الأداء[1].

لذا يعرف تقييم الأداء المصرفي بأنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة[2].

كما يعرف كذلك على انه مرحلة من مراحل المراقبة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات أسبابها وطرائق معالجتها علميا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين[3].

فعلى المستوى الاستراتيجي فان تقييم الأداء المصرفي هو تشخيص النقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول و خصوم الصرف.

و بما أننا تطرقنا لتعريف تقييم الأداء المصرفي نذكر من أن تستهدف عملية التقييم الأداء عدة عناصر يجب تحقيقها لتكون عملية التقييم واضحة و منها:

_ الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص89.

[2] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2004، 03، ص89.

[3] نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 26.

– الكشف عن التحلل وضعف في نشاط المؤسسة واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين إلى وسائل تلاقيها مستقبلا.

_ تحديد مسؤولية كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الذي يطالع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من اقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبيا وايجابيا الامر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع المستوى أداء الوحدة.

_ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر وبتكاليف أقل وبنوعية جيدة.

كما تكمن أهمية تقييم هذا الأداء فيما يلي:

– يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة.

– يظهر مدى اسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين القيام الإدارية والمنظمات المختلفة.

– يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة و وضعها في المواقع الأكثر إنتاجية.

– يسهم في ترشيد الاتفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة.

– يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها.

– يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة في الإنتاج والتسويق والتمويل.

– يساعد في التحقيق من سلامة المركز المالي للمنظمة وبيان مدى تنافس توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال.

– يعمل على تحقيق الرقابة المالية وبأشكالها المختلفة.

– يسهم في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أداء البنوك المصرفية

يتأثر أداء البنوك المصرفية بمجموعة من العوامل نذكر منها:

_ العوامل الداخلية: إذ تمارس المصارف المصرفية نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال، من مصادر ادخارها المختلفة و ذلك وفق أساليب وقواعد وأصول معينة في تجميع الأموال وتوزيعها. وتقوم هذه المصارف على قاعدة أساسية هي أن المصارف لا تمتلك الأموال المودعة لديها وانما هي مؤتمنة عليها.

[1] مجيد الكروخي، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار **المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص32.**

و يتوقف نجاح المصرف التجاري في تحقيق اغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها، أو بمعنى أخر المواءمة بين أمواله واستخدامها، حتى يتحقق اكبر نفع في ظل الظروف السائدة. لذلك فإن اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في المصارف المصرفية يتطلب الاخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للمصرف التجاري وانعكاساتها المختلفة على الجوانب الأداء في المصرف[1].

_ العوامل الاقتصادية: وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة. ومن الجدير بالذكر بأن هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء[2].

_ العوامل التاريخية: حيث يتطلب توفير نظام متكامل لتقييم أداء البنوك المصرفية أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك في الدولة، لاستظهار مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات بحجم ونوعيات النشاط المصرفي، ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات وقرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها المصرفية[3].

المبحث الثاني: مفاهيم حول معيار CAMELS

يعتمد تقييم أداء البنوك على استعمال مؤشرات مالية لقياس أداء ومدى تحقيق أهدافه وسنتناول في هذا المبحث نظام لترتيب البنوك من حيث الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية وهو نظام CAMELS.

المطلب الأول: نشأة وتعريف معيار CAMELS

سوف نحاول في هذا المطلب بالتطرق إلى تعريف طريقة CAMELS و ذكر نشأتها.

أولا: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (Early Warning Services :EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصاريف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون الى النتائج التي اظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص 36.

[2] صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**، ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة–، 2011، ص 29.

[3] صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 107.

بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت افضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر الية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء والأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالى من الشفافية و الذي يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

ثانيا: تعريف طريقة CAMELS

عرف بأنه نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية.[2] كما عرف بأنه نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية وتشخيص نقاط ضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي.[3] و تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية[4]:

الجدول رقم (1_1): مؤشرات معيار CAMELS

Capital adequacy	كفاية رأس المال
Asset quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earning Management	إدارة الربحية
Liquidity Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

[1] Günter capelle-Blanchard, Thiery Chauveau, **l'apport de modèles quantitatifs a la supervision bancaire en Europe,** Revue française d'Economie, Vol 19, N1, 2004, p78.

تشكل البيانات المالية القاعدة الأساسية للتحليل الكمي بطريقة CAMELS حيث يجب ان توفر البنوك الوثائق المالية والمحاسبية تكون مراجعة ومدققة للسنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى التي توفر معلومات على البرامج المستقبلية وكذلك تطورات البنك.

[2] Fraser Donald Cup Benton kola James, **Commercial banking (the management of risk,** South western College publishing, 2nd, USA, 2001, p 50.

[3] صلاح الدين محمد أحمد الإمام، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصورة، العدد 13، العراق، 2010، ص 19.

[4] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية التحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 103.

حيث يرمز الحرفِ **c** (capital adequacy) لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف **A** (asset quality) لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف **M** (management) للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي و وجود سياسات و تخطيط مستقبلي، أما حرف **E** (earnings) فيرمز لمستوى الربحية و مدى مساهمتها في نمو المصرف و زيادة رأس المال وحرف **L** يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير متوقعة وأخيرا الحرف **S** (sensitivity to market risk) الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق[1].

المطلب الثاني: كيفية استخدام معيارِCAMELS في قياس أداء الفروع ومميزاته

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا المعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف وهو الأفضل إلى التصنيفية وهو الأسوأ كالاتي:

الجدول رقم (1-2): تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم 01	قوي
التصنيف رقم 02	مرضي
التصنيف رقم 03	معقول
التصنيف رقم 04	هاشمي (خطر)
التصنيف رقم 05	غير مرضي

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان

[1] Kramo N guessan, **Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergente**, New York, 10 décembre 2004, p 5.

بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية:[1]

_ تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

_ توحيد أسلوب كتابة التقارير.

_ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

_ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

_ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف و رأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

_ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

_ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الثالث: عناصر طريقة CAMELS

كما سبق توضيح العناصر المكونة لمعيار نقوم بالتطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

a. كفاية رأس المال

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس

[1] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2010، ص 208.

الملائمة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام 1988 واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملائمة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين.[1]

وقد ميز رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قسمت أصول البنك بناء على مقدار التباين في المخاطرة إلى أربع فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزانا ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول.[2] ويعبر عن نسبة كفاية رأس المال (بازل 1) بنسبة رأس المال إلى الأصول المخاطرة المرجحة.

لكن بعد التطبيق لمعيار بازل 1 ظهرت فيه بعض نقاط الضعف أبرزها:

- أعطي من خلال هذا المعيار وزن ترجيحي لالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك (100 بالمئة).
- باستثناء القروض العقارية، وقد طالب المعيار البنوك بالاحتفاظ برأس مال بنسبة (8 بالمئة) من هذه الالتزامات وقد نتج عن ذلك عدم التمييز بين البنوك وفقا لدرجة مخاطرتها.
- قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الذي هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من أصول البنك.
- لم يأخذ المعيار القديم بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية، والتي تعني احتمالية الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية، ومع التطورات التكنولوجية الراهنة زادت حدة وأهمية هذا النوع من المخاطر

وبناء على ما سبق فإن لجنة بازل قامت في عام 1999 بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي العالمي وتعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث سمي هذا المعيار بمعيار بازل.

b. جودة الأصول

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية.

---

[1] Alan grespan, **the role of capital in optimal banking supervision and regulation**, Economic review, N10, 1998,p25.

[2] ماهر الشيخ حسن، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ، ص 9.

–تعرف مخاطر التشغيل طبقا للإطار الجديد لاتفاقية بازل 2 على أنها الخسائر التي قد تنشأ عن استخدام نظم تشغيل داخلية غير مناسبة، أو عدم كفاءة العنصر البشري، أو وجود ظروف خارجية غير مواتية.

و بالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤونات للمدينين المشكوك فيهم[1]، بالإضافة الى معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

- سمعة المؤسسة.
- الاستراتيجية المتبعة.
- حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية.
- انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها.
- نوعية محفظة القروض والاستثمارات.
- نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي.

c. جودة الإدارة

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي** : والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الاجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.[2]

d. إدارة الربحية

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالا هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

---

[1] شاهين علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2002، ص 27.

[2] شاهين علي عبد الله، **نفس المرجع السابق**، ص 28.

وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الابعاد التالية[1]:

- ✓ القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة.
- ✓ مستوى تكاليف النشاطات.
- ✓ مستوى الاستقرار في النتائج.
- ✓ مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الاعلام في المؤسسة.
- ✓ مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

e. إدارة السيولة

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع من أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، او تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة الى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من والى البنك، الامر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك[2].

يمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة، أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بما يسحبه المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة او الاقتراض بفائدة مرتفعة.

f. الحساسية اتجاه مخاطر السوق

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقايس مختلفة، إلا أن هناك مقياسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR (Value at risk) والذي يقيس اقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة[3]، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق.
- قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق.
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

---

[1] احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، مذكرة غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، السنة غير مذكورة، ص 77.

[2] الستار أبو رغدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية**، مجموعة البركة المصرفية، البحرين، 2010، ص 142.

[3] يوسف بوخلخال، **مرجع سابق**، ص 209.

عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج افقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، وراسية لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار اليها للجهاز المصرفي ككل[1].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

لغرض استكمال النظري للموضوع، سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة وقد تم عرض هذه الدراسات وفق تتبع زمني من الأقدم إلى الأحدث، ثم بعد ذلك التعقيب على هذه الدراسات، ونختتم المبحث بإبراز القيمة المضافة المكتسبة من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية :

تمثلت الدراسات التي تناولت جزء أو جانب من الموضوع باللغة العربية في المواضيع التالية:

- **دراسة أحمد نور الدين الفرا، بعنوان: تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي،**

حالة تطبيقية: بنك فلسطين الدراسة عبارة عن رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل استخدم فيها المنهج الوصفي الاستنتاجي الجمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة. هدفت الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS من خلال تحديد نقاط الضعف والمخاطر المصرفية وما يتطلب من عناية رقابية او تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ حصول البنك على المستوى الأول بالتالي لا توجد حالة ضعف تشوب بنك فلسطين فيما يتعلق بمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.
- ✓ وقد توصلت الدراسة الى أهمية تطبيق نموذج CAMELS في البنوك الفلسطينية لأجل معرفة نقاط الضعف في كل مكون منها.

- **دراسة سهيلة قطاف تحت عنوان: تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS،**

حالة تطبيقية: البنك الوطني الجزائري الدراسة عبارة مقال في مجلة –العدد الاقتصادي– مجلة 15 العدد 1، جامعة الاغواط، مستخدمة النموذج الوصفي التحليلي.

[1] شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة، ص 22.

تمثلت إشكالية الدراسة في "فيما يتمثل التصنيف التقييمي المالي للبنك الوطني الجزائري" مما ترتب عن هذه الدراسة استخلاص ان نقاط قوة البنك تتمثل في رأس ماله والارباح التي يحققها ومنه فإن البنك يصنف في المرتبة الأولى بالتالي يلعب نظام التقييم الأمريكي دورا هاما في دعم الرقابة على البنوك التجارية.

- **دراسة يوسف بوخلخال تحت عنوان: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية:**

حالة تطبيقية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث عدد 2012/10. جامعة الاغواط الجزائر و تهدف الدراسة الى مناقشة اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية الرقابة من خلال استخدام مكونات النموذج الاجل تفادي الوقوع في المخاطر التي تؤدي الى أزمات مالية وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- اظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية.
- تتمثل أهمية تطبيق نظام (CAMELS) في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرية وتطبيقية بما يؤدي الى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة اهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الامر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية.

- **دراسة تميسة سهام، العنوان: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels :**

حالة تطبيقية: البنك الوطني الجزائري (2008-2012) الدراسة عبارة عن مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي _ جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة.

تمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة وتطبيق معيار camels في تحسين وتقييم أداء البنك، الهدف من الدراسة تقييم أداء وكفاءة البنك الوطني الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية بالاعتماد على نموذج camels وخلصت الدراسة الى ان البنك يلتزم عموما بالمعايير الدولية ومساهمته في الجهاز الاقتصادي للدولة.

- **دراسة حمني حورية، بعنوان: استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية**

حالة تطبيقية: بنك سوسيتي جنرال للفترة الممتدة من 2011-2014 الدراسة عبارة عن مقال في مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم 04 المجلد 02 جوان 2017 وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى كفاءة نموذج camels في التقييم المصرفي وكان الهدف من هذه الدراسة ابراز كيفية تقييم البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS وتوصلت نتائج الدراسة الى ان CAMELS يعد نموذج فعال للرقابة وتقييم الأداء واظهرت كذلك ان بنك سوسيتي جنرال يصنف حسب نموذج CAMELS في المستوى الثاني وهو يدل على قدرة البنك على تحمل المخاطر وتحقيق أرباح مرضية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

تمثلت الدراسات التي تناولت جزء او جانب من الموضع باللغة العربية في الموضوع التالية:

- **دراسة:**

Cole, rebel A. And Jeffery w. guenter , predicting bank failures :a comparision of on and off-site monotoning systeems. Journal of financial services research 13.2(1998).

تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف يمكن تصميم الروابط بين الأداء المصرفي ومحدداته؟

في هذه الورقة تم تقييم السرعة التي يتحلل بها محتوى المعلومات الخاص بالتقييم الاشرافي الذي يتم تعينيه خلال اختبارات البنك بتصنيف CAMEL نسبيا.

كمعيار لمحتوى المعلومات تم استخدام التنبؤات الاقتصادية القياسية الأخطاء البنوك الناتجة عن تطبيق نموذج الاستحقاق على بيانات المحاسبة المتاحة لجمهور.

عند المقارنة مع جميع تصنيفات CAMELS المتوفرة في وقت معين فان التوقعات الاقتصادية القياسية تقدم مؤشرا أكثر دقة للفشل، يكشف المزيد من التحليل ان هذه النتيجة الشاملة تعكس الميل الى تدهور محتوى معلومات تقييم CAMELSبشكل ملحوظ بداية من الربع الثاني او الثالث بعد تعيين التقييم في البداية.

- **دراسة:**

SHAR, AMIRHUSSAIN. MUNEER ALI SHAH.AND HAJANJAMALI . PAKISTAN: ANI-NOF BANKING SECTOR PERFORMANCE EVALUATION APPLICTION OF BANKOM-ETER. INTENATIONAL JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT 9.5 (2010).

هدفت هذه الدراسة الى تطوير مقياس Bankometer الذي يمكن ان يقيس مدى تأثير مؤسسة مالية افضل من النماذج التقليدية أي camel، اختبار securities acredit asia stress اختبار الاجهاد CLSA وما الى ذلك من ما يمكن ان يستخدم في النهاية لتحسين أداء وسلامة البنوك التي تعمل في باكستان وتركز الدراسة تطوير المقياس وتقييم سلامة المؤسسات المصرفية خلال الفترة 1999-2002 في باكستان.

الدراسة تقارن أيضا نتائج مقياس حسابي مع اختبار CAMEL وSTRESS_CLSA من خلال تطبيق معايير مقياس الدخل، كفاية رأس المال ويتم فحص القروض وكفاءة راس المال البشري. هذه الدراسة ستساعد المستثمرين المحتملين وأصحاب حسابات وإدارة البنوك في صنع قرار والسيطرة على النظام المالي بأكمله لتجنب الازمة المالية المستقبلية المحتملة.

❖ **دراسة**

Nazir, tabassum Analazing financial performance of commercial banks in India, Application of camel model Pakistan journal of commerce, sciences 4.1(2010).

ان سلامة البنك هي ضمان ليس فقط لمودعيه بل هي ذات أهمية مماثلة للمساهمين والموظفين والاقتصاد ككل.

في هذه الورقة تم بذل جهد لتقييم الأداء المالي للبنكين الرئيسيين العاملين في شمال الهند، تم هذا التقييم باستخدام معلمات camel وهي احدث نموذج للتحليل المالي، من خلال النموذج تم التأكيد على ان وضع البنوك قيد الدراسة سليم ومرضي بقدر ما يتعلق الامر بكفاية راس المال وجودة الأصول والقدرة الإدارية والسيولة.

❖ **الدراسة:**

Dang.UYEN THE CAMEL RATING BATING SUPERVISION. A CASE STUDY (2011).

تمثلت إشكالية الدراسة في: لماذا يلعب نموذج camel دورا هاما في تقييم البنوك؟

وضحت الدراسة أهمية الرقابة المصرفية وان camel وهو أداة مفيدة لدراسة سلامة البنوك وتساعد على التخفيف من المخاطر المحتملة التي قد تؤدي الى فشل البنوك ومن خلال هذه الورقة البحثية أجريت دراسة حالة للولايات المتحدة الدولية للضمان (AIA) والهدف منها تحديد ما اذا كان نظام CAMEL يلعب دورا حاسما في الرقابة المصرفية.

وكشفت هذه الدراسة الى ان نظام التقييم هو أداة إشراقية مفيدة في الولايات المتحدة إضافة الى ان CAMEL تصنيف موحد دولية ويوفر المرونة بين الفحص داخل وخارج الموقع.

ومن ناحية أخرى لديه عيوب عدم اتباع البنك الفيتنامي عن كتب وتجاهل التفاعل مع الإدارة العليا للبنك ويطل على المخصصات.

❖ **دراسة:**

MAKKAR ANITA, And shvetasingh analysis of the financial performance of Indian commercial banks, a comparative study. Indian journal of finance 7.5(2013).

الدراسة عبارة عن تحليل مقارن للأداء المالي للبنوك التجارية الهندية ونظرت الدراسة في عينة من 37 مصرفة (22 من القطاع العام و 15 من القطاع الخاص) للفترة الممتدة من 2007.2006 الى 2010.2011.

تم استخدام منهجية التقييم camels في الدراسة لقياس أداء البنوك التي تم دراستها، وجدت الدراسة ان IDBI كان افضل بنك أداء يليه بنك KOTAK MAHINDRA اما بنك DHANA LAXML كان الأسوء أداء يليه بنك K.J وكشفت النتائج عن وجود اختلاف كبير في مدى كفاية رأس المال وجودة الأصول والقدرة على تحقيق الأرباح لدى بنوك القطاعين العام والخاص في الهند في حين انه لايوجد فرق كبير في الإدارة وموقع السيولة والحساسية المخاطر السوق لمجموعتي البنك المختلفتين.

خلصت الدراسة الى انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف القطاعين العام والخاص في الهند ولكن لاتزال هناك حاجة الى تحسين شامل في بنوك القطاع العام لجعل مركزها قوية في السوق التنافسي

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة

بغرض الكشف عن اهم أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع قمت بإعداد جدول لتوضيح هذه المقارنة ثم بيان القيمة المضافة للبحث الحالي كما يلي:

أولا: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

يوضح الجدول التالي اهم أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

جدول رقم (1_3) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
احمد نور الدين	استخدام نظام CAMELS	مكان الدراسة: فلسطين استخدام النظام من أجل الرقابة
سهيلة قطاف	استخدام نظام CAMELS	مكان الدراسة: الجزائر استخدام النظام من أجل تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك
يوسف بوخلخال	استخدام نظام CAMELS	مكان الدراسة: الاغواط استخدام النظام من اجل قياس فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية
تميسة سهام	استخدام نظام CAMELS استخدام نظام من اجل قياس وتقييم الأداء	مكان الدراسة: ورقلة تختلف من حيث زمن الدراسة 2012
حمني حورية	استخدام نظامCAMELS استخدام النظام من اجل قياس وتقييم الاداء	مكان الدراسة: بنك سوسيتي جنرال تختلف من حيث زمن الدراسة 2011.2014
Colerebel A. And Jeffery w. guenter	استخدام نظام CAMELS	استخدام النظام من اجل قياس التقييم الاشرافي
Shar, Amirhussain	استخدام نظامCAMELS	مكان الدراسة الميدانية باكستان دراسة مقارنة بين camel و stress_clsa

Nazir,tabassum	استخدام نظامCAMELS	مكان الدراسة الميدانية: الهند
Dang	استخدام نظامCAMELS استخدام النظام من اجل قياس وتقييم الأداء	مكان الدراسة: ورقلة تختلف من حيث زمن الدراسة 2011 مكان الدراسة: الولايات المتحدة الامريكية
MAKKAR Anita	استخدام نظام CAMELS استخدام النظام من اجل قياس وتقييم الأداء المالي	مكان الدراسة: الهند دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثانيا: ما يميز الدراسة لحالية عن الدراسات السابقة

تظهر القيمة المضافة لبحثنا هذا والمتمثل في موضوع تقييم الأداء المنظومة المصرفية باستخدام معيار CAMELS، هو اننا اسقطنا المفاهيم والأسس النظرية حول هذا الموضوع على واقعنا التطبيقي في القطاع المصرفي بوكالة العطاف 272، حيث تجلى ذلك من خلال اجراء دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف 272 والتي قمنا فيها خلال فترة تربصنا بمحاولة اجراء دراسة ميدانية حول الموضوع .

وما يميزه هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن ايجازه فيما يلي:

- **من حيث بيئة الدراسة:**

تمت الدراسات السابقة في بعض الدول العربية وأخرى بمناطق داخل التراب الوطني وتم بعضها الاخر في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية والهند وباكستان في حين تم انجاز الدراسة الحالية في الجزائر بولاية عين الدفلى على مستوى البنك الوطني الجزائري ببلدية العطاف .

- **من حيث هدف الدراسة:**

اختلاف اتجاهات الباحثين في الدراسات السابقة، حيث كانت تهدف تارة الى بيان دور المعيار في العمل المصرفي وتارة أخرى التركيز على عنصر من عناصر البحث.

بينما تتطلع دراسة الحالية الى التعرف على الدور الذي يلعبه معيار CAMELS في تقييم أداء البنوك في البنك الوطني الجزائري بوكالة العطاف 272.

- **من حيث منهجية الدراسة:**

يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسة تحليلية، لكونها تأخذ وتحلل الوثائق والتقارير المأخوذة من البنك بوكالة العطاف.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الادبيات النظرية للدراسة، فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالأداء وتقييم المصرفي وكذلك الأهداف والاهمية والعوامل المؤثرة فيه، اضاءة الى التعريف بمعيار CAMELS وتحديد عناصره، وأخيرا من النتائج المستخلصة حول هذه الدراسة النظرية مايلي:

- ✓ عملية قياس الأداء المصرفي تعتبر جزء من الرقابة المصرفية والتي تساهم في اتخاذ القرار.
- ✓ ضرورة تطبيق نظام CAMELS ، على المصارف ومتابعة التطورات العالمية المتعلقة بالنظم المتخصصة بالتحليل المالي والرقابية الخاصة بالمصارف.
- ✓ أهمية معيار CAMELS كأحد المعايير والمؤشرات لقياس مواطن قوة وضعف لقياس أداء البنك.

اما المبحث الثالث فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، والتي كانت باللغة العربية والأجنبية، وذلك بعرض اهداف تلك الدراسة واهم النتائج المتوصل اليها، وفي الأخير موقع دراستنا الحالية بين الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الدارسة الميدانية على مستوي
البنك الوطني الجزائري

تمهيد

بعد أن قمنا بتغطية المفاهيم النظرية المتعلقة بمعيار CAMELS وأداء البنك في الفصل الأول والأبحاث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، سنحاول تطبيق الجوانب النظرية على الواقع العلمي من خلال هذا الفصل ، من خلال دراسة حالة بنك الوطني الجزائري .

بما أن البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية في الجزائر نظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في المجتمع ، سنحاول في هذا الفصل من خلال دراسة وفهم البنك الأطني – وكالة العطاف – و محاولة لتقييم الأداء البنك في مبحثين كا تالي :

- **المبحث الأول: مقدمة عن البنك الوطني الجزائري.**
- **المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وفق معيار CAMLES**

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري :

هذا المبحث سنتناول في هذا المبحث تعريف بماهية البنك الوطني الجزائري بصفة عامة و الهيكل التنظيمي البنك .

المطلب الأول : التعريف بالبنك الوطني الجزائري :

هو أول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، و هو بنك الودائع و الإستثمارات حيث يقدم ودائع المؤسسات الوطنية ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

يمكننا تعريفه بالأرقام كالأتي :

الأرقام إلى غاية 31 ديسمبر 2021

- 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 20 مديرية جهوية للاستغلال
- 151 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)
- شباك آلي للبنك 100 (GAB)
- أكثر من 5000 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)
- 315 278 بطاقة بنكية
- 174 944 2 حساب للزبائن
- 45428 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
- 5221 جهاز الدفع الإلكتروني قيد الخدمة
- 13 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني

نشاط البنك الوطني الجزائري: من أجل تحقيق التوازن المالي والسعي للحد من مخاطر المحفظة المركزة ، يتعامل البنك الوطني الجزائري مع عملاء متعددين حيث يمول مختلف القطاعات ويوزع أمواله على فترات مختلفة بين المدى القصير والمتوسط من ناحية ، و بين التمويل المباشر والتمويل غير المباشر من ناحية اخرى ، و من أهم عملائها نذكر :

❖ **المؤسسات العمومية**

- مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية
- المؤسسة الوطنية للنقل عبر السكك الحديدية
- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز ؛
- المؤسسة المختصة في إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية ؛ هـ مؤسسات انتاج الأجور، الخزف، الألمنيوم
- مؤسسات إستراد وتقديم خدمات الحاسوب ؛
- المؤسسة المختصة في إنتاج وتسويق الأجهزة الالكترونية .

❖ **المؤسسات الخاصة** : تتمثل أغلبيتها في المهن الحرة منها :

- وكالات السفر ؛
- المطبعات ودور النشرة ؛
- الأطباء العامون، الأطباء المختصين، الصيدلة ؛
- الفروع المختصة في تركيب بعض الأنواع من الأجهزة كالمدفات ؛
- الفروع لمختصة في أشغال البناء .

كما أن تخضع جميع القروض الصادرة عن البنك الوطني الجزائري للقواعد الاحترازية لبنك الجزائر وإجراءاته المتعلقة بأنشطة توزيع القروض ومعتمدة من السلطات الاجتماعية.

المطلب الثاني: تقديم للبنك الوطني الجزائري وكالة عين الدفلى رقم 268

وكالة العطاف هي وكالة من الدرجة الأولى، تحمل الرقم التسلسلي 272، تأسست يوم 23 جانفي 1979، يقع مقرها في 32 شارع محمد خميستي –العطاف– ، تتفرع هذه الوكالة عن مديرية شبكة الاستغلال الجهوية لولاية شلف والتي تحمل الرقم 196، يتمثل الدور الرئيسي للوكالة في تلبية متطلبات المنطقة ، ولا سيما مدينة العطاف

التي تشتهر بأنشطتها التجارية الكبيرة ، حيث تضم 11 موظفًا وموظفة موزعين على مختلف مكاتب ومصالح البنك، يقومون بمجموعة من الوظائف المتصلة والمترابطة فيما بينها لضمان حسن تسيير[1].

[1] إستنادا الى المعطيات المقدمة من البنك

❖ **الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري . وكالة العطاف رقم 272**

الشكل التالي يبين لنا الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف رقم 272 قيد الدراسة. [1]

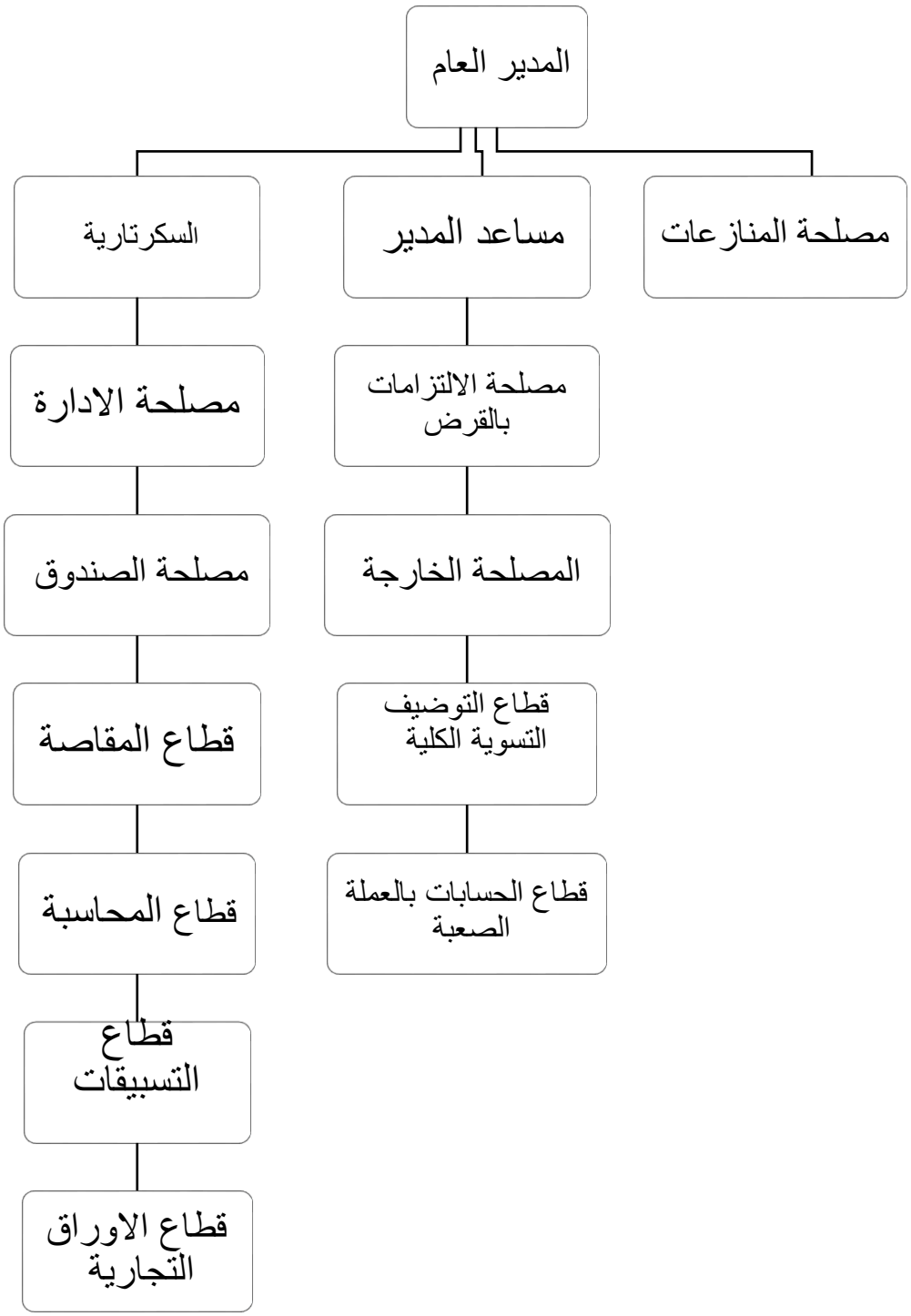

الشكل رقم1

[1] **الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بعطاف رقم 272**

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة العطاف من الوظائف تالية :

❖ **المدير:** هو أعلى مسؤول في البنك، وتعد إليه المهام التالية :

الأمر بالصرف

مراقبة وتسيير كل العمليات التي تقوم بها مختلف الأقسام والمصالح عن طريق الإمضاء والتأشير

❖ **الأمانة السكرتارية:** مكلفة بالدراسات التابعة للفروع حيث تقوم بما يلي:

- ✓ تستقبل الضمانات الضرورية وتمنح القرض تحت تصرف الزبون
- ✓ إنشاء وتحرير عقود التسجيلات والالتزامات
- ✓ مراقبة استعمال القروض المسموح بها والسهر على تسديدها في الأجل المحدد
- ✓ تنفيذ العمليات المرتبطة بالإطار القانون للمنازعات
- ✓ إعداد الإحصائيات في التاريخ المناسب وإرسالها إلى مجموعة الاستثمار التابعة لها وإلى الهياكل المركزية

❖ **مكتب الدراسات :** يهتم بدراسة ملفات القروض ومحاولة تحليلها وإبداء الرأي فيها والتعديل في الطلب إن استلزم الأمر ذلك.

❖ **مساعد المدير:** يساعد المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

❖ **المصلحة الإدارية:** تقوم بكافة العمليات الإدارية المتعلقة بالموظفين ومن أجور العمال او زيادة

❖ **مصلحة الزبائن:** هي المكلفة بالزبائن والمتواصلة الأولى مع **و استقبال وتوجيه الزبائن المقترض**

- ✓ استقبال وتوجيه الزبائن المقترضين

تقييم المعلومات اللازمة والخاصة بكل أنواع القروض، وكذا مساعدتهم في اختيار المشاريع

➢ **مصلحة الصندوق** تتمثل مهامها في

- ✓ محافظة على علاقة وطيدة ودائمة مع الزبائن الذين يتوافدون على شبابيكهم
- ✓ تنفيذ العمليات التي يكلف بما الزبائن
- ✓ تسيير بعض المستندات والسهر على حفظ بعض الوثائق الموضوعة على عهدتها.ضمان استقرار النقدية للوكالة

❖ **قطاع المحاسبة:** ويقوم ب:

- ✓ تموين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب
- ✓ المراقبة المالية اليومية
- ✓ مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء

❖ **قطاع الأوراق التجارية:**

- ✓ هي الجهة المتواصلة بين الناس لمنحهم الائتمان وذلك بمنحهم فترة زمنية يسدد بعدها القيمة المطلوبة؛ ولذلك تقوم بوضع مستندات تنظم هذه الأعمال التجارية سميت بالأوراق التجارية لاختلافها عن الأوراق المالية كالنقود والأسهم والسندات وأذونات الخزينة.

❖ **مصلحة الالتزامات بالقروض:**

- وهي مصلحة محل الدراسة؛ من مهامها
- دراسة ملف القرض
- القيام بالإحصائيات الشهرية والفصلية والسنوية الخاصة بالقروض

❖ **المصلحة الخارجية:**

- تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين والأجانب في عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير) وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفيون فتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج ويضم قطاع التوظيف والتسوية الكلية، قطاع الحسابات بالعملة الصعبة، وقطاع الاعتماد المستندي.

أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف –

1. **وظائف الوكالة :**

من ناحية نشاط البنك، فهو يعتبر مؤسسة أو شركة تقدم الخدمات البنكية والمالية المختلفة، ومن أهم وظائفه ما يلي:

- ➢ يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف؛ وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان القصير، المتوسط والطويل الأمد.
- ➢ تمويل الاقتصاد في شكل قروض وتسهيلات مالية استثمارية واستغلالية واستهلاكية للمؤسسات الاقتصادية ولفائدة العائلات والأفراد لأجل خلق أو توسعة نشاطها والتنويع بهدف التخفيض من درجة الخطر.

- التدخل في عمليات الصرف الأجل والعاجل.
- خصم الأوراق التجارية، اكتتاب الخصم وتكلفة شراء الأوراق التجارية.
- يقدم البنك خدمات الشباك في شكل فتح حسابات جارية وحسابات الادخار وعمليات التجارة الخارجية وتغير العملة بالنسبة للسفر للخارج.
- المساهمة كوسيط في عملية الاكتتاب الخاص باكتتاب الأسهم والسندات لصالح الشركات المساهمة

2. **اهداف الوكالة:**

لوكالة البنك الوطني الجزائري رقم 272 جملة من الأهداف أهمها ما يلي :

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية ؛
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية ؛
- ترقية العمليات البنكية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع ؛
- مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي ؛
- دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية ؛- لتعظيم أرباحه .

المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري حسب المعيار CAMLES

ينقسم المبحث الى مطلبين اثنين ؛ في المطلب الاول سنعرف مجتمع الدراسة و تحديده و عينة الدراسة و ايضا متطلبات تقييم أداء البنك وفق نموذج CAMLES . اما مطلب الثاني هو دراسة ميدانية تطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة العطاف رقم 272-

المطلب الأول: الوسائل المستخدمة في الدراسة الميدانية :

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة هي أساس هذه الدراسة و ذلك من أجل الوصول إلى المعلومات و النتائج و من أجل نفي او تأكيد هذه الاخيرة فعلينا اتباع بعض خطوات و الأدوات منها :

طريقة جمع البيانات : هي عبارة عن جمع الوثائق والبيانات تبين و تبين طريقة تقييم الاداء

الأدوات المستخدمة في الدراسة : خلال فترة تربص و خلال بقائنا فترة معينة في البنك اعتمدنا على خبرة الموظفين و خاصة السكرتارية في جمع المعلومات

الملاحظة : وهي معلومات بسيطة التي قمنا بجمعها من خلال العين المجردة وكذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف بالدراسات (السكرتارية) و من بعض الموظفين حيث توصلنا إلى :

إعطائنا كامل وقتهم و هذا تشجيعا منهم و إستقابلهم لنا في أوقات التي أحببنا و رضينا نحن و هذا يبين كرم الموظفين و حبهم المساعدة و كذلك عدم بخلهم بالمعلومة إلا في ما يخص أسرار العمل .

وجود ثقة بين الموظفين وتفاهم و الاحترام و الاخوة .

المقابلة : وتعتبر كمصدر أولي قمنا به لمعالجة الموضوع التي تعتبر كإضافة لدراسة و أيضا إعطاء بعض الملحقات و شرح لنا بعض أمور التي اعتبرناها خبرة اضافية

يتمثل مجتمع الدراسة او عينة الدراسة في البنك الوطني الجزائري ؛حيث قمنا بدراستنا الميدانية على مستوى وكالة العطاف –272–

أما هيكل الدراسة فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): هيكل الدراسة

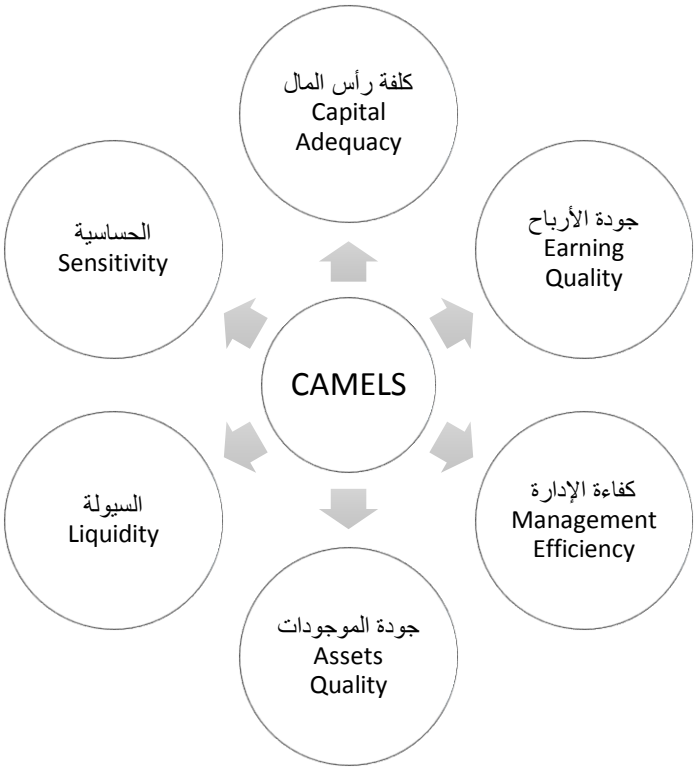

المصدر: من إعداد الطالبين

ألية عمل النموذج CAMELS

يمتلك كل معيار من مكونات الموذج CAMELS تصنيفات من (1-5)، اذ يكون التصنيف (1) هو الأقوى والتصنيف (5) هو التصنيف الضعيف، ويوضح الجدول الاتي الأوزان النهائية لنموذج CAMELS اذ يتم تصنيقات المعايير الستة (المكونات) ومن ثم جمع نقاطها ليمثل الرقم النهائي رتبة المصرف وفق انموذج CAMELS لتحديد مستوى الأداء العام ومستوى السلامة المصرفية

جدول (1-1) تصنيف البنوك حسب طريقة CAMLES

التصنيف	وزن التصنيف	نوع التصنيف	تحليل التصنيف
1	1.4-1	قوي	المصرف جيد في كل جانب ولا يعاني من مشاكل
2	2.4-1.5	مرضي	المصرف جيد في الأساس و لكن لديه العديد من نقاط الضعف المحددة
3	3.4-2.5	متوسط	المصرف لديه بعض نقاط الضعف المالية و التشغيلية او ضعف في الإمتثال التي من شأنها ان تعطي اسباب تدعو للقلق
4	4.4-3.5	حدي (هامشي)	لدى المصرف نقاط ضعف مالية خطيرة و قد تضر بالقدرات المستقبلية و نمو المستقبلي
5	5-4.5	غير مرضي	لدى المصرف نقاط الضعف مالية حرجة تؤدي الى احتمالية الفشل في المستقبل القريب [1]

[1] مصدر محاضرات في المعايير المصرفية الدولية – قسم العلوم المالية والمصرفية – د.امير علي خليل

خصائص المصارف حسب مستويات تصنيف CAMELS:

وفقا للجدول السابق فإن نموذج التقييم CAMELS لدية خمس تصنيفات مختلفة التي تبدأ من التصنيف الأول (قوي) إلى التصنيف الخامس (غير مرضي) . و لكل تصنيف مجموع من الخصائص منها ما يلي :

المستوى الأول تصنيف قوي : المصرف في هذه المجموعة سليم من جميع النواحي وبشكل عام لديه مكونات تصنفه ضمن المستوى (1)، أي أنه يمتلك نقاط ضعف بسيطة أو تكاد تكون معدومة، ويمكن أن يكون التعامل معها بطريقة روتينية من قبل الإدارة المصرف ، فالمصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف التميز بأدائها القوي و بقدرتها على مواجهة الظروف الخارجية مثل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتتميز بالامتثال الكبير للقوانين و اللتي تصدرها الجهات المعنية بالإشراف .

المستوى الثاني تصنيف مرضي: المصرف في هذه المجموعة سليم أساسا و تصنف كحد أدنى ضمن المستوى (2) ويملك نقاط ضعف معتدلة، و مشاكل طفيفة والتي تقع تحت سيطرة مجلس إدارة المصرف أو الإدارة العليا ، و يتميز بالاستقرار والقدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية ، و الإمتثال الكبير للقوانين .

المستوى الثالث تصنيف متوسط : يعرف المصرف الذي يقع ضمن هذا المستوى برقابة إشراف منخفض، و تتراوح نقاط ضعف من متوسطة إلى شديدة، ومع ذلك فإنه يصنف ضمن المستوى (03) كحد ادنى ويتميز المجموعة من الخصائص منها: افتقار

إدارة المصرف للقدرة في التعامل مع نقاط الضعف في الوقت المناسب او تهاون منها ، و المصرف الذي يقع ضمن هذه المجموعة يكون أقل قدرة على تحمل تقلبات العمل ويكون معرضا للتأثيرات الخارجية، و يكون امتثاله القوانين ضعيف مقارنة ب مصارف مستوى 02 او 01 .

المستوى الرابع: تصنيف حدي :المصرف الذي يكون ضمن هذه المجموعة غالبا ما يكون غير أمن أو سليم ويمتلك نقاط ضعف ومشاكل إدارية ومالية خطيرة، يمكن أن تؤدي إلى أداء ضعيف أو غير مرضي ولديه نقاط ضعف كبيرة تتراوح بين حادة إلى حرجة، كما أن مجلس الإدارة ليس لديه اللقدرة على معالجة نقاط الضعف وغير قادر على تحمل تقلبات الأعمال .

المستوى الخامس: تصنيف غير مرضي : المصرف الذي يكون في هذه المجموعة يعاني من ممارسات غير أمنة وسليمة ، ويمتلك نقاط مشعف و مشاكل إدارية ومالية كبيرة جدا و ضعف إدارة المخاطر بالنسبة لحجم المصرف ودرجة تعقد عملياته ، وتشكل المصارف في هذه المجموعة خطرا كبيرا على الودائع ، وهناك احتمال كبير من عدم استرجاعها من قبل أصحابها، وهذا المستوى من التقييم يعكس الأداء غير المرضي، ويظهر مؤشرات كبيرة للفشل

تجد الادارة صعوبة في السيطرة على الوضع ، لذلك تقوم باتخاذ إجراءات فورية مثل الوصفية او الإندماج او يتم الإستحواذ عليه

المطلب الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري لسنة2018 و2019 حسب المعيار CAMLES

في هذا المطلب سنحسب مؤشرات الية عمل النموذج CAMELS لسنتين 2018و2019 على هذا الأساس ، يتم تقييمه وتصنيفه وفقًا لمتطلبات معيار تقييم أداء البنك ، وذلك لتحديد وتحليل والحكم على الأداء العام للبنك:

أولاً : مؤشر كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري لعامي 2018 و 2019 :

يوضح الجدول أدناه نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري للسنتين قيد الدراسة ، مقارنة بنسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها في المادة 03 من التوجيه 74-94 ، والحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو 08٪ ، بالمقابل تبلغ نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري 08٪ ويمكن تقسيم نسبة كفاية رأس المال إلى الجدول التالي:

كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي / مجموع الأصول

الجدول رقم (2-2): يوضح نسبة وتصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري

السنوات / البيان	2018	2019
نسبة كفاية راس المال	%10.71	%12.06
التصنيف الجزئي	1	1
متوسط التصنيف	1=2/(1+1)	
التصنيف الاجمالي	01	

المصدر: من إعداد طالبين اعتماداً على وثائق من البنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة التي تم الحصول عليها لمدة سنتين أعلى من النسبة المعتمدة في معيار Camels ، لذا فإن نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري مصنفة في الفئة الأولى ، مما يدل على أن البنك لديه كفاية رأس المال جيدة وبالتالي قادر على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس المال

ثانيا: تقييم مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري لسنتين 2018 و2019

يمكن تلخيص عناصر هذا المؤشر باختصار شديد، وعليه يمكن تقييم جودة الأصول وفق النسبتين التاليتين:

مجمل الأصول المحققة للايرادات إلى مجمل الأصول : مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول.

يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 80 %، وهي تعكس اهتمام البنك باقتناء أصول محققة للإيرادات.

نسبة التصنيف المرجح WCR = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات،

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات من حقوق الملكية والمخصصات.

و يمكن تمثيل هذا التصنيف الخاص بجودة الاصول (WCR) الجدول الأتي

الجدول رقم 2-3 يبين نسب التصنيف المرجح WCR

التصنيف	نسبة تصنيف المرجح WCR
01	WCR<05 %
02	15% <WCR<05%
03	%35<WCR<15%
04	%60<WCR<35%
05	WCR>60%

تحليل مؤشر جودة أصول البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2018و2019 ، كما هو موضح في الجدول أدناه،

الجدول رقم (2-4): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

بيان / السنوات	2018	2019
مجمل الاصول المحققة للإيرادات الى إجمالي الاصول	%93.33	%96.67
التصنيف الجزئي	1	1
متوسط التصنيف	1=2/(1+1)	
التصنيف الكلي	1	
نسبة التصنيف المرجح WCR	14.28%	%16.27
التصنيف الجزئي	02	%03
التصنيف المتوسط	2.5=2/(03+02)	
التصنيف الكلي	2.5	
متوسط تصنيف النسبة	(01+2.5)/2=1.75	
التصنيف النهائي	2	

المصدر:من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق من البنك

من خلال الجدول يمكن ملاحظ النسبة الكبيرة لمجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول كما يبينها الجدول السابق، وعليه يكون تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري بالتصنيف 1، مما يعني أن أصول البنك جيدة وأنه يهتم بتوظيف أصوله في الأصول المحققة للإيرادات، وبالتالي تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، أما بالنسبة لتصنيف المرجح كانت النسبتين المحصل عليهما للبنك تقع بين النسبتين خمسة في المائة وخمسة عشرة في المائة كما يبينها الجدول السابق، وبالتالي تم تصنيف البنك بالتصنيف الكلي 2 للسنتين 2018و2019 ، مما يعني أن جودة أصل ول البنك في حالة مرضية.

ويدل على ترشيد والتحكم في حجم القروض المتعثرة وتدارك بعض القصور الموجودة لدى البنك، وأنه يوجد انتظام في تحصيل أقساطها والفوائد المستحقة، كما يجب اتخاذ الإجراءات الرقابية ومعالجة السلبيات الموجودة داخل البنك، وعليه تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد وتكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

ثالثًا : تقييم مؤشرات جودة الإدارة البنك لعامي 2018 و 2019. يتضمن هذا القسم تحليلاً لخمسة مؤشرات نوعية لتقييم جودة إدارة البنك ، وهي:

الحوكمة: تقييم عمل المجلس بناءً على تنوع الخبرات الفنية وقدرته على اتخاذ القرارات بفعالية ومرونة بشكل مستقل عن الإدارة.

الموارد البشرية: من خلال معايير التوظيف والتدريب ، وكذلك أنظمة حوافز الموظفين وأنظمة تقييم الأداء ، تشكل المعيار الثاني لتقييم ما إذا كان قسم الموارد البشرية يقدم المشورة والتوجيه ويؤثر بشكل واضح على المستخدمين.

عملية المراقبة والتدقيق: تقييم مدى تطوير العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في إدارة المخاطر على المستوى التنظيمي من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وجودة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

نظام المعلومات: تقييم كفاءة وفعالية نظم المعلومات في تقديم تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

التخطيط الاستراتيجي: يحدد ما إذا كانت الوكالة قد طورت نهجًا شاملاً للتنبؤ المالي قصير وطويل الأجل ، وما إذا كانت خطط التنمية قد تم تحديثها.

رابعاً: تقييم مؤشرات إدارة الربحية البنك

نظرا لعدم وجود مرجعية قانونية لتقييم ربحية البنوك الجزائرية ، سواء بناء على النسب المستخدمة في هذا المقال أو النسب المعيارية التي تستند إليها المقارنة ، سنقوم بتحليل ربحية البنوك الوطنية بناء على أبحاث سابقة للبنوك الجزائرية استخدم النسبتين التاليتين: **العائد على حقوق الملكية: صافي الربح / حقوق الملكية ، نسبة العائد على أصول : صافي الربح / إجمالي الأصول**، من خلال هذا الطرح ، يمكن تصنيف ربحية البنك كما هو موضح في جدول التالي :

تحليل مؤشر إدارة الربحية البنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري لسنتين 2019/2018 ، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-5): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر إدارة الربحية للبنك الوطني الجزائري

بيان / السنوات	2018	2019
نسبة العائد على حقوق الملكية x	20.25	16.23
التصنيف الجزئي	01	02
متوسط التصنيف	1.5=2/(2+1)	
التصنيف الكلي	02	
نسبة العائد على الأصول Y	1.17	1.05
التصنيف الجزئي	01	01
متوسط التصنيف	01=02/(01+01)	
التصنيف الكلي	01	
متوسط تصنيف النسبة	1.5=02/(01+02)	
التصنيف النهائي	01	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من البنك.

من الجدول يمكن ملاحظ نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول للسنتين وبالاعتماد على التصنيفات المدرجة في الجدول تم تصنيف مؤشر إدارة ربحية البنك الوطني الجزائري بالتصنيف النهائي رقم 1، مما يشير أن البنك يحقق أرباح ممتازة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح جيدة للمساهمين، و أيضا لا يعتمد على مصادر دخل اخرى من أجل تحقيق الأرباح كما لديه رقابة على النفقات والتكاليف .

جدول رقم (2-6): يوضح تصنيف ربحية البنوك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية X	نسبة العائد على الأصول Y
01	0.4 اكبر او تساوي X	01% أكبر او تساوي Y
02	X <0.2	0.75%<Y<%01
03	X<0.1	%0.5<Y<%0.75
04	X<0.05	%0.25<Y<0.5%
05	X<0.02	Y<0.25

خامسا: تقييم مؤشر إدارة سيولة البنك لسنتين 2018 و2019 :

تحليل سيولة البنك باستخدام النسب التالية:

- **نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع.**
- **نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول.**

والجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة:

الجدول رقم (2-7): يوضح تصنيف سيولة البنوك

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض الى إجمالي قروض D
01	< %55	< % 50
02	< %65	< % 60
03	< %66	< % 65
04	< %70	< % 70
05	< %71	> % 70

تحليل مؤشرات إدارة السيولة للبنك الوطني

يمكن تحليل وتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري لسنتين2016 و2017، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-08) يبين نسبة و تصنيف مؤشر إدارة السيولة للبنك.

سنوات / بيان	سنة 2018	سنة 2019
نسبة القروض إلى الودائع	102.10	137.5
التصنيف الجزئي	05	05
متوسط التصنيف	05=02/(05+05)	
التصنيف الكلي	05	
نسبة القروض الى إجمالي الاصول	%69.29	%80.89
متوسط تصنيف النسبة	05=02/(05+05)	
التصنيف النهائي	05	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من البنك.

من جدول المعلومات ، نلاحظ أن كلاً من نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول قد ارتفعت في عامي 2018 و 2019 ، لذلك تم منح البنك الوطني الجزائري تصنيف 05 وفقًا لتصنيف CAMLES ، باعتباره تشكل القروض أقصى استخدام ، مما يعرض البنك لمخاطر السيولة (حالات شديدة الخطورة) لمدة عامين وعدم السداد ، ايضا تم تصنيف نهائي البنك و تحصله على تصنيف 05 من خلال متوسط التصنيف اعتماداً على تصنيفات الجدول ، ما يعني أن التقييم العام للبنك يحقق أداء دون المستوى الأمثل من حيث السيولة ، لذلك يجب وضع ضوابط ورقابة لتتبع وتصحيح النقاط السلبية داخل البنك

.سادسا: تقييم مؤشر حساسية البنك إتجاه مخاطر السوق

من خلال هذا العنصر ، يمكن تلخيص تقييم وتحليل حساسية البنوك لمخاطر السوق في غياب سوق رأس المال في بلد الجزائر ، يتم تعريف مؤشر مخاطر السوق على أنه مخاطر المركز داخل وخارج الميزانية العمومية للمؤسسات ستتكبد خسائر بسبب تقلبات أسعار السوق فمخاطر السوق تستند إلى عدم الاستقرار في مؤشرات السوق التالية: أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، مؤشرات البورصة ، والتي تشمل ما يلي:

- ***مخاطر سعر الفائدة:*** يعرف بالحالة التي يجدد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة.
- ***مخاطر تقلبات سعر الصرف:*** تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف.

- ***مخاطر التسعير:*** تتمثل مخاطر السعر في الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوفية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

التصنيف *النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري* : بعد دراسة تفصيلية لكل معيار من معايير نموذج CAMLES وتصنيف موحد لكل معيار يتم تقديمه على حدة ومن خلال الجدوال السابقة ينتج عنهم اشتقاق التصنيف النهائي للبنك ، والذي يمكن توضيحه في الجدول أدناه:

الجدول (02-09) يوضح نهائي التصنيف البنك الوطني الجزائري

التصنيف /المؤشرات	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي للمؤشرات	01	02	01	05
متوسط التصنيف الفردي	2.25 =04/(05+01+02+01)			
التصنيف النهائي	02			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك.

من خلال الجدول ، يتم تصنيف البنوك بشكل نهائي حسب المؤشرات الأربعة حسب نموذج CAMELS وتقديرها في التصنيف الثاني 02 ، مما يدل على أن الأداء العام للبنك الوطني الجزائري مرضي ، أي قوي نسبيًا ، ولكن هناك بعض النواقص. من بين عناصر بعض المؤشرات ، لذلك هناك حاجة إلى بعض إرشادات الرقابة ولمعالجة نقاط الضعف العديدة المكشوفة ، يجب على البنك اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والإجراءات التصحيحية في إطار زمني مسؤول

خلاصة الفصل :

يدور مفهوم أداء المصرفي حول الاستخدام الصحيح والأمثل للموارد لتحقيق النتائج المتوقعة . يتيح لنا قياس أداء المصرفي تحسين جودة الخدمة وتحقيقها. هذا أيضًا مهم جدًا في الصناعة. لقياس أداء البنك على مستوى البنك الوطني الجزائري ، استخدمنا نظام تقييم الأمريكي CAMLES كنظام إنذار مبكر. ووسيلة لتقييم أداء البنك. من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري الذي أتاح لنا التعرف على مدى كفاية رأس مال البنك ، وتحليل جودة أصوله لتحديد مدى سلامة استخدامه ، وتقييم السيولة ، وقدرته على تسديد ديونها و مدى أرباحها وتقييم إدارتها.

الخـــــاتمة

خاتمة

عملية تقييم الأداء هي إحدى مراحل الإشراف المصرفي الفعال على البنوك الجزائرية ، وتتجسد أدوات الرقابة المختلفة في القواعد الأساسية لاتفاقية بازل الثانية التي تهدف إلى تطوير ثقافة إدارة المخاطر. من أجل تحقيق ذلك حاولت عدة جهات رقابية إستخدام نظام رقابة المخاطرة . و من أهم الأنظمة نظام الأمريكي CAMLES الذي يعالج مشاكل البنك في ستة محاور طبقنا على البنك الوطني الجزائري أفضل ما لدينا فيما يتعلق بالجوانب الستة لإدارة رأس المال للبنك ، وجودة الأصول ، والسيولة ، والربحية ، والإدارة ، والحساسية ، ومجموعة مخاطر السوق حسب ما حصلنا عليه من معلومات من البنك الوطني الجزائري رقم 272 بعطاف.

إن هذا البحث الذي تمحور حول تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMLES، حيث تطرقنا فيه إلى ماهية تقييم الأداء، مفاهيم حول نموذج CAMLES، الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري، التصنيف النهائي(العام) للبنك الوطني الجزائري، وقد استهدف هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

نتائج البحث : يمكن تجميع النتائج في النقاط التالية:

- عملية تقييم الأداء هي المحرك الرئيسي للصناعة المصرفية، وعملية مراقبة وتوجيه الأنشطة المصرفية لخدمة استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.
- عملية تقييم الأداء هي عملية رقابة مرحلية من قبل البنك ، أولاً تحديد الأهداف المراد تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ، ثم وضع خطة أو جدول زمني محدد ، بالإضافة إلى توضيح كيفية تحقيق الأهداف ثم المتابعة ، بحيث يمكن أن تحدد عملية تقييم الأداء كل مرحلة من مراحل كفاءة العمل.
- يحل نموذج CAMELS مشاكل البنك من ستة جوانب: نسبة كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، جودة الإدارة ، مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ، والحساسية لمخاطر السوق.
- يقيس نموذج CAMLES نقاط القوة ويعمل على إضافة نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها وتصحيحها وتحسينها لتقييم الأداء عبر البنك.
- وبحسب تصنيف CAMLES جاءت نتائج البنك الوطني الجزائري مرضية.

إختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا توصلنا أن تطبيق معيار نظام التقييم CAMELS يؤدي إلى تقييم العمل المصرفي وتحسين هوامش الربح.
- **الفرضية الثانية:** و التي تنس على أن تطبيق معايير CAMELS يؤدي إلى تحسين جودة أصول البنك، ومن خلال البحث النظري والعملي الذي أجريناه ، نستنتج أن تطبيق هذه المعايير يساعد على تحسين جودة الأصول المصرفية.

في عملية المراقبة على مستوى البنك ، من المفيد تحسين مستوى جودة الأصول المصرفية وتحسين جودة الأصول.

توصيات البحث :

بعض الاقتراحات الضرورية هي كما يلي:

- يمكن للبنوك الاعتماد على هذه المعايير.
- يساعد النموذج البنوك على توقع المخاطر قبل حدوثها.
- هذا النموذج يسهل الوصول إلى الأسواق المالية.
- يساعد على تحسين كفاءة البنك.
- يقيم الأداء بشكل جيد ويسرد البنوك كبنوك في مجموعة البنوك المتاحة
- يحسن نقاط الضعف.
- تتبع التطورات المتعلقة بالتنمية المالية للبنك العالمي ،
- إستفادة من خبرة البنوك العالمية و الاجنبية الرائدة في هذا المجال لأجل رفع الكفاءة و الأداء

أفاق الدراسة:

وأخيرا يمكن أن تقدم المواضيع التالية كمحل للدراسات الآتية:

- قياس كفاءة البنوك التجارية وفق معيار Camels
- أهمية هذا النظام في عملية المراقبة المصرف

قائمة المراجع

أولا: بالمراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة لعلم جديد**، دار النهضة العربية المكتبة الأكاديمية، مصر، 2004.
2. حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
3. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. الستار أبو رغدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية**، مجموعة البركة المصرفية البحرين،2010 –
5. صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
6. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية التحليل العائد والمخاطرة**،الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2001.
7. مجيد الكروخي، **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى 2007.
8. نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- **المذكرات**

1. احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، ، جامعة غزة، فلسطين،السنة 2008
2. علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة النيلين السودان ،2002
3. بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العامة في فلسطين)**، الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة ، 2011
4. عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، تخصص: نفود وبنوك ،جامعة الجزائر ،**2009**

5. ميهوب سماح، **اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2 – ،2014 .

➢ **المجلات :**

1. صلاح الدين محمد أحمد الإمام، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصورة، العدد 13، العراق، 2010.

2. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2004، 03.

3. نور ثابت كاظم، **تقييم فاعلية ادارة الائتمان المصرفي، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية**، المجلد **5** العدد 10، 2013.

4. يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، عدد10 ،جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، الجزائر 2010 .

➢ ***المؤتمرات*:**

1. شوقي بورقبة ، **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية،
2. ماهر الشيخ حسن، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1. Alan Greenspan, **The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations**, **Economic Review**, N °10,1998.
2. Fraser Donald & Cup Benton & Kolari James, **commercial banking (the management of risk), southwestern college publishing**, 2nded, USA, 2001.
3. Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau, **l'apport de modèles quantitatifs La supervision bancaire en Europe**, **Revue Française d'Economie**, Vol 19, NI. 2004.
4. Kramo N'guessan, **Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marches émergents**,_New York, 4-10 Décembre 2004.

بيان / السنوات	2018	2019
رأس المال الأساسي	280000000	340000000
إجمالي الاصول	2700000000	2800000000
حقوق الملكية	150000000	180000000
الودائع	1900000000	1600000000
القروض	1940000000	2200000000
المخصصات	25000000	36000000
مجمل الاصول المحققة للإيرادات	2800000000	2720000000